



أسس إستراتيجية لحماية الأونروا ومواجهة المشروع الإسرائيلي لتصفيتها

أ. أحمد هماش

باحث في مركز بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق
المواطنة واللاجئين.

المقدمة

لطالما تعرضت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، منذ تأسيسها عام 1949، إلى محاولات تصفية أو تغيير لولايتها ودورها أو تقليص خدماتها؛ إلا أن انتظام هذه المحاولات في حملة إسرائيلية مستمرة ومُتصاعدة قد ظهر بعيد انطلاق عملية سلام أو سلو. اتسعت هذه الحملة تدريجياً؛ بدءاً من تقليص خدمات الأونروا كماً ونوعاً، ومروراً بتقديمها على شكل مقترحات وتفاهات ما بين شخصيات و / أو أطراف فلسطينية وإسرائيلية، ومن ثم اتساع التأثير السياسي للدول من خلال ابتكار إستراتيجية التفاهات الثنائية ما بين الدولة المتبرعة والأونروا، وصولاً إلى مقترحات كوشنير ودعوته إلى تجفيف موارد تمويلها، وإنهاء دورها ونقل مسؤولياتها إلى الدول المضيفة ومؤسسات دولية ومحلية (Foreign Policy, 2018).

وقد بلغت هذه الحملة ذروتها بالتزامن مع حرب الإبادة الإسرائيلية على الشعب

الفلسطيني في نهاية العام 2023، والتي أفضت إلى قيام بعض الدول الحليفة لإسرائيل بتعليق دعمها للأونروا (الأونروا، 2024 أ)، بجانب الخطوات الإسرائيلية بتقييد عملياتها الخدمية، والسعي إلى تصنيفها كمنظمة إرهابية (أطباء بلا حدود، 2024). تندرج هجمة «إسرائيل» المستمرة على وكالة الأونروا ضمن إستراتيجيتها الهادفة لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، وإلغاء حق العودة من أجندة المؤسسات الدولية، وعدم تحملها المسؤولية السياسية والقانونية عن نكبة عام 1948 والمعاناة المستمرة لما يزيد على 9.3 مليون لاجئ ومهجر فلسطيني (بدليل، 2022، ص: 38).

يسعى هذا المقال إلى مناقشة السبل والآليات المتاحة أمام الفلسطينيين لتطوير إستراتيجية لحماية الأونروا على المستويين: الرسمي والأهلي، لما تمثله من جسم دولي حضوره يؤكد المسؤولية الخاصة للأمم المتحدة حيال قضية اللجوء الفلسطيني وجريمة النكبة، أي إلى حين تمكن اللاجئين الفلسطينيين من نيل حقوقهم في جبر الأضرار التي لحقت بهم عبر ممارسة حقوقهم في العودة واستعادة الممتلكات والتعويض.

ويحاول المقال الإجابة على السؤال المركزي: ما هي السُّبل والآليات المتاحة أمام الفلسطينيين لحماية وكالة الأونروا من الهجمة الإسرائيلية المستمرة؟ ورغم أن هذا المقال يأتي في ظل أزمة، مالية وسياسية، تستهدف «وجود» وكالة الأونروا، إلا أنه لا يتعامل مع هذه الأزمة بمعزل عن السياق التاريخي والسياسي الذي أفضى إلى تراجع خدماتها، واتّسع فجوة الحماية الدولية الواجبة للاجئين الفلسطينيين، وصولاً إلى التهديد الوجودي لها.

وتنوع أهمية هذه الخطة الإستراتيجية من عدة عوامل أبرزها: أولاً، أنها تُقدّم رؤية فلسطينية لحماية الأونروا من الهجمة الإسرائيلية من جهة، وبالتركيز على ضرورة معالجة الخلل البنوي في هيكلية المؤسسة الدولية من جهة أخرى. ثانياً، استمرار «إسرائيل» في تهجير الفلسطينيين وحرمانهم من ممارسة حقوقهم في العودة واستعادة الممتلكات



والتعويض، ما يزيد اعتماد اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين على الخدمات التي تُقدمها الأونروا. ثالثاً، نجاح «إسرائيل» مؤخراً في تحشيد بعض الدول المتنفذة في النظام الدولي لتعليق تمويلها للأونروا، الأمر الذي من شأنه أن يُعمق فجوة الحماية مستقبلاً، ويدفع باتجاه تحقيق مصالح سياسية على حساب العمل الإنساني في فلسطين بشكل عام وعبر استخدام المساعدات الإنسانية كسلاح.

وعليه، يتطلب تطوير إستراتيجية لحماية الأونروا من الهجمة الإسرائيلية مراجعة جذرية للأزمة السياسية والمالية التي تواجه الأونروا بشكل مُستمر. وفي هذا الإطار، سيتناول المقال مجموعة من القضايا والعناوين التي تُعالج جذور القضية، وتشمل؛ لمحة عامة حول نظام الحماية الخاص باللاجئين الفلسطينيين بما يشمل العيوب التي تشوب هذا النظام، والتي أدت إلى مضاعفة معاناة اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين. ويتناول محركات الحملة الإسرائيلية لتفكيك الأونروا وتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، بالتركيز على الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة في قطاع غزة والقدس. وينتهي المقال إلى تقديم سُبُل وآليات متاحة أمام الفلسطينيين والمجتمع الدولي لمواجهة حملة تصفية الأونروا والحماية هذه المؤسسة الأممية لحين تمكن اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم.

الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين: لمحة عامة

تُشكل عودة اللاجئين والمهجرين إلى ديارهم الأصلية واستعادة ممتلكاتهم، الحل الأمثل لقضيتهم، وخصوصاً في ظل حالات اللجوء الجماعي كما هو حال قضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دون تاريخ). ولحين التمكن من تحقيق العودة واستعادة الممتلكات، يجب أن يتمتع اللاجئون والمهجرون بالحماية الدولية، والتي تُعرّفها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تشمل الحماية جميع الأنشطة الرامية إلى ضمان الاحترام الكامل لحقوق الفرد وفقاً لنصوص مجموعة القوانين ذات

الصلة وروحها (أي وفق قانون حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، وقانون اللاجئين) (Von Flüe & De Maio, 1990). وتشمل الحماية الواجبة للاجئين هنا توفير الحماية الفيزيائية، والقانونية، والمساعدات الإنسانية بهدف حفظ حياتهم وتخفيف معاناتهم، وضمان الاحترام الكامل لحقوقهم وكرامتهم حين إيجاد حل دائم لمعاناتهم (UNHCR, 2006, p: 12).

فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين الذين تم تهجيرهم على أثر قرار التقسيم (181) للعام 1947 وخلال أحداث النكبة في العام 1948، أنشأت الأمم المتحدة نظام حماية خاص باللاجئين الفلسطينيين يتكون من لجنة التوفيق الدولية (UNCCP)، الجهة المسؤولة عن توفير الحماية القانونية بما في ذلك إيجاد حل دائم، والحماية الفيزيائية للاجئين الفلسطينيين، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)، الهيئة المسؤولة عن توفير المساعدات الإنسانية (بديل، 2009). وجعلت من مفوضية اللاجئين صاحبة الولاية العامة لحماية اللاجئين رديفًا لتوفير الحماية للاجئين الفلسطينيين في حال توقف الحماية أو المساعدة المقدمة من قبل أي من لجنة التوفيق والأونروا (المصدر السابق). ورغم أن تشكيل نظام الحماية هذا يمنح اللاجئين الفلسطينيين حماية خاصة ويشكل اعترافًا دوليًا بخصوصية قضيتهم، إلا أنه لم يكن فاعلاً بسبب توقف فعاليات لجنة التوفيق الدولية منذ مطلع الخمسينيات من جهة، ومحدودية ولاية الأونروا وإشكالياتها البنوية والهيكلية من جهة ثانية، وتلاعب الدول في تفسير وتطبيق المادة 1 / د من اتفاقية اللاجئين، التي توجب تدخل مفوضية اللاجئين لسد الفجوة في الحماية من جهة ثالثة. (المصدر السابق).

إن تفويض الأونروا الذي يقتصر على تقديم الخدمات الإنسانية للاجئين المسجلين لديها في مناطق عملها الخمس (الضفة الغربية، قطاع غزة، الأردن، سوريا، لبنان)، وبعض أنشطة المناصرة، يترك اللاجئين دون حماية قانونية أو فيزيائية، وذلك لأن الأونروا غير مكلفة بإيجاد حل دائم وعادل للاجئين الفلسطينيين بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194، ولا



يتضمن تفويضها التدخل لدى الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين لضمان احترام حقوقهم. بجانب ذلك، يستثني التعريف العملياتي للأونروا عددًا لا بأس به من اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين، حيث إنه يستند في تعريفه للاجئ إلى الحاجة للمساعدات الإنسانية، وليس على أساس تعرّض الشخص للتهجير القسري، كما أن محدودية نطاقها الجغرافي لا تضمن توفير المساعدة لمن هم خارج مناطق عملها (الأونروا، دون تاريخ).

أما فيما يخص أزمته المالية المتجددة، والتي هي في جوهرها مسألة سياسية، فيعود السبب في ذلك إلى خلل بنيوي في آلية تمويل الأونروا، حيث تعتمد موازنتها المخصصة لتوفير الخدمات الأساسية على المساهمات الطوعية للدول المانحة بنسبة تصل إلى 96% (أونروا، 2016). أما المساهمات التي تؤمنها الموازنة العامة للأمم المتحدة (حوالي 4%)، فإنها تبقى ضئيلة لا تكاد تذكر، وهو ما يجعل الأونروا عُرضة للضغط السياسي وغير قادرة على الوفاء بأهدافها. وتزداد حدة هذه الأزمة في ضوء تزايد أعداد اللاجئين الفلسطينيين واحتياجاتهم الأساسية، واستمرار إسرائيل بتهجير الفلسطينيين وحرمانهم من ممارسة حقوقهم في العودة، الأمر الذي يُشكّل ضغطاً متنامياً على الخدمات والبرامج الأساسية التي تُقدمها الأونروا.

لقد انعكست هذه المعضلات التي تعترى نظام الحماية الخاص باللاجئين الفلسطينيين بشكل سلبي على مجتمعاتهم في مُختلف أماكن تواجدهم. فغياب الحماية الفيزيائية والقانونية، من جهة، جعلهم الفئة الأكثر تضرراً بالصراعات الدائرة في الدول المضيفة، وخصوصاً في ظل عدم اضطلاع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بمسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين (بديل، 2009). من جهة أخرى، أدت الأزمة المالية المتكررة إلى تراجع خدمات الأونروا وإلغاء برامجها، وهو ما جعل اللاجئ الفلسطيني وحده يتحمل مسؤولية تقصير المجتمع الدولي.

إن ولاية الأونروا المنقوصة والمحدودة لا تجعلها فقط غير قادرة على التعامل مع قضية

اللاجئين الفلسطينيين الممتدة لأكثر من سبعة عقود وحاجاتهم المتنامية، وإنما تجعلها أيضاً هشة في مواجهة الهجمة الإسرائيلية، التي تُنفذها بالتواطؤ مع حلفائها، والساعية إلى إنهاء خدمات الأونروا، ونقل مسؤوليها إلى الدول المضيفة أو مؤسسات دولية ومحلية غير مفوضة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. لذلك، فإن أية إستراتيجية تهدف لمواجهة الهجمة الإسرائيلية يجب أن تتضمن إصلاحات في تفويض الأونروا ونظام تمويلها، فما كان صالحاً بعيد نكبة عام 1948 لتقديم الخدمات لحوالي 950 ألف لاجئ ومهجر، وما كان صالحاً للتعامل مع حالة لجوء اعتقد أنها ستكون قصيرة الأجل، لم يعد كافياً لتوفير الحد الأدنى من المساعدات لهم بعد أكثر من سبعة عقود.

الحملة الإسرائيلية لتفكيك الأونروا وتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين

إن الحملة الإسرائيلية المستمرة، والمدعومة أمريكياً، لتصفية وكالة الأونروا وإنهاء دورها ليست جديدة، وقد رافقت الأونروا بمستويات مختلفة عبر تاريخها. ويُشكل إنكار إسرائيل لحق عودة اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين ومساعدتها لإلغاء هذا الحق من أجندة المؤسسات الدولية، جوهر هذه الحملة وهدفها النهائي. وعلى مدار أكثر من سبعة عقود، تصاعدت الهجمة الإسرائيلية على الأونروا وتنوعت أدواتها، بدءاً من انتقادها بدعوى أنها تسعى لإدامة قضية اللاجئين الفلسطينيين عوضاً عن إنهاءها، مروراً باتهامها بالتحريض على إسرائيل وتشغيل المقاومين الفلسطينيين، وصولاً إلى استهداف مقراتها وموظفيها وتحشيد حلفائها لتعليق تمويلها في مطلع العام 2024.

تعدّ هذه الحملة رُكنًا أساسياً في نظام الاستعمار والأبرتهويد الإسرائيلي، حيث سخرت «إسرائيل» مجموعة من الأدوات والعناصر ضمن هذه الحملة لشيطنة الأونروا ونزع الشرعية عنها، الأمر الذي نتج عنه أزمة مالية وسياسية تهدد وجود الأونروا. وتستخدم «إسرائيل» هذه الأدوات كحلول بديلة لاستصدار قرار أممي بإلغاء الأونروا أو وقفها؛ وذلك نتيجة لإدراك



«إسرائيل» صعوبة تصفية الأونروا عبر قرار من الجمعية العامة طالما لم يتم التوصل لحلول نهائية لقضية اللاجئين. ويمكن تضمين هذه الأدوات في نقطتين رئيسيتين (بديل، 2018 أ):

أولاً: التجفيف المالي: تقليص المساهمات في موازنة الأونروا وتقييد أوجه صرفها

استغلت «إسرائيل» وبالتعاون مع حلفائها الخلل البنوي في آلية تمويل الأونروا بهدف الضغط عليها وفرض حصار مالي يؤدي إلى تجفيف موازنة الأونروا وإفشالها وصولاً إلى إنهاء دورها. هذه الإستراتيجية تمكّن الدول المتواطئة من الضغط لتغيير مهام الأونروا وتقييدها وتعطيلها بما يخدم المشروع الاستعماري الإسرائيلي. وقد شكّل الضغط السياسي - المالي الذي مارسه حلفاء إسرائيل، وتحديدًا الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، على الأونروا أحد الأدوات البارزة لتقليص موازنة الأونروا الأساسية، وهو ما أدى إلى إلغاء العديد من البرامج والخدمات الجوهرية، مقابل تقديم برامج محددة تتعامل مع حالات الطوارئ ومخصصة لها. وقد ترافق مع ذلك، زيادة المساهمات المشروطة سياسياً والتي تفرض على الأونروا قيوداً في توزيع الموازنة، حيث أصبحت الدول الحليفة لإسرائيل ترهن تقديم تبرعاتها بإجراءات تفرضها أو تتطلبها من الأونروا تمس جوهر قضية اللاجئين الفلسطينيين وتخدم الأهداف الإسرائيلية، بعيداً عن أساسيات العمل الإنساني.

ونتيجة لتفاقم الأزمة المالية، عقدت اللجنة الاستشارية للأونروا في العام 2018 اجتماعاً طارئاً للدول المانحة بعد قرار الإدارة الأمريكية بخفض مساهمتها إلى النصف (United Nations, 2018). وعضواً عن مناقشة جذور الأزمة، مارست عدد من الدول المانحة ضغوطات سياسية لفرض مجموعة من التقليلات الإدارية والخدماتية التي تمس جوهر عمل الأونروا، والتي تشمل قطاعات التشغيل، والتعليم والصحة (بديل، 2018 أ). وفي العام ذاته ونتيجة لهذه الضغوطات، أصدرت الأونروا قراراً بفصل 1000 من موظفيها في قطاع غزة (The Palestinian Information Center)، وذلك ضمن سياسة التقليلات

التي تتبعها وكالة الغوث منذ تصاعد الحملة الإسرائيلية مطلع التسعينيات.

ولم تقتصر شروط الدول المانحة على التقليلصات وإلغاء البرامج، وإنما امتدت لتفرض على الأونروا إحداث تغييرات في المنهاج الفلسطيني واتخاذ تدابير أمنية حيال العاملين فيها والمستفيدين من خدماتها. فإلى جانب الشروط السياسية التي فرضها الاتحاد الأوروبي على المؤسسات الأهلية، ومن بينها أيضاً وكالة الأونروا في نهاية العام 2019 (الحملة الوطنية الفلسطينية لرفض التمويل المشروط، 2019)، فرضت أيضاً الولايات المتحدة على الأونروا في اتفاقية إطار التعاون (2021-2022)، اتخاذ تدابير أمنية، وتنفيذ إجراءات فحص وتدقيق على أساس أنظمة مكافحة الإرهاب الأمريكية. وتنص المادة 301 (ج) من قانون المساعدات الخارجية لعام 1961، الذي يدفع به كأساس للمساهمات الأمريكية في موازنة الأونروا، على أنه «لا يجوز تقديم تبرعات من الولايات المتحدة إلى الأونروا إلا بشرط اتخاذ الأخيرة التدابير الممكنة لضمان عدم استخدام أي جزء من المساهمة الأمريكية لتقديم المساعدة لأي لاجئ تلقى / يتلقى تدريباً عسكرياً بوصفه عضواً فيما يسمى جيش التحرير الفلسطيني، أو أي منظمة حرب عصابات أخرى أو شارك أو يشارك في أي عمل إرهابي» (وزارة الخارجية الأمريكية، 2023، ص: 2-3).

إن هذه الشروط لا تتضمن فقط وسم الأحزاب الفلسطينية وفصائل المقاومة الفلسطينية بالإرهاب، وإنما فيها تغيير لعمل الأونروا من وكالة تقدم خدمات إنسانية، إلى وكالة أمنية تفحص جميع المستفيدين من خدماتها، وتستبعد كل من له علاقة بفصائل المقاومة المصنفة إرهابية من تلقي خدماتها. كما تفرض ما يسمى مذكرة التفاهم على الأونروا مراقبة ومتابعة وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالموظفين ومراقبة ما ينشره من كتابات أو تصريحات، ورفع تقارير دورية لأمريكا والدول المعنية عن الأشخاص غير المؤهلين لتلقي الخدمات والمساعدات - أي المتهمين بالإرهاب - والتواصل مع الدول المضيفة، بما فيها إسرائيل، لمشاركة معلومات عن الأشخاص المتهمين بالإرهاب.



وتشمل الشروط السياسية، من بين بنود أخرى، فرض تغييرات على المنهاج التعليمي الفلسطيني في مدارس الأونروا (BADIL, 2020)، بهدف تجريده من هوية وحقوق الشعب الفلسطيني وعزله عن سياقه السياسي. وعلى هذا الأساس، قامت الأونروا بتوزيع دليل تعليمي على أعضاء الهيئات التدريسية في المدارس التابعة لها، يشترط عليهم عدم تناول أي محتوى يُسلط الضوء على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، كحقوق اللاجئين في العودة وتقرير المصير (وزارة الخارجية الأمريكية، 2023).

إن فرض هذه الشروط السياسية على الأونروا لا يُشكل فقط انتهاكاً لولايتها المفوضة بتقديم الخدمات للاجئين بناء على الحاجة الإنسانية بغض النظر عن انتماهم السياسية، وإنما تتجاوز ذلك في محاولة لخلق وعي جديد عند الفلسطينيين يقبل المنظومة الاستعمارية وينبذ مقاومتها، مقابل تلقي الحد الأدنى من الحقوق. فتغيير المناهج بما يُلائم «إسرائيل»، ونزع صفة اللجوء عن الذين يتم استثنائهم من خدمات الأونروا، يُخدم الأهداف الإسرائيلية في خلق «الفلسطيني الجيد»، ويُلغي حق العودة عبر نزع صفة لاجئ عن أبناء وأحفاد اللاجئين والمهجرين.

ثانياً: استبدال الأونروا عبر نقل مسؤولياتها إلى جهات أخرى، و / أو تحميل العبء، للدول العربية

بجانب سياسة الحصار المالي، تعمل إسرائيل على ترويج عجز الأونروا وعدم كفاءتها على القيام بمسؤولياتها، ونزع شرعيتها وشيطنتها واتهامها بالتواطؤ مع حماس والفصائل «الإرهابية» (الأونروا، 2024 ب)، لتشجع نقل ولايتها إلى مؤسسات دولية أخرى «أكثر قدرة» على القيام بمهامها، أو الدعوة لاستبدالها بالدول المضيفة. وتستغل إسرائيل حالة عدم رضا اللاجئين الفلسطينيين عن مستوى خدمات الأونروا كذريعة لإبراز عدم قدرة الأونروا على تلبية احتياجاتهم، دون التطرق للسياق السياسي الذي أدى إلى تراجع خدماتها وإغائها (بديل، 2018 ب).

قد تبدو محاولات نقل مسؤوليات الأونروا أو جزءٍ منها إلى وكالات أخرى مسألة تقنية تهدف إلى تسهيل عملية توفير الإغاثات الإنسانية، وتخفيف الأعباء المالية على الأونروا في ظل أزمته المزمته. في المقابل، تهدف إسرائيل من هذه الخطوة إلى إلغاء خصوصية قضية اللاجئين الفلسطينيين على المستوى الدولي، وبالتالي إلغاء المسؤولية القانونية المترتبة على إسرائيل، والتعامل مع قضيتهم كقضية إنسانية محضة. وقد نجحت «إسرائيل» نسبياً في نقل جزء من الأعباء إلى الدول المضيفة والدول العربية من خلال زيادة اعتماد الوكالة على تبرعات الدول العربية في ميزانيتها، فبعد أن رفضت هذه الدول في بادئ الأمر المساهمة في موازنة الأونروا (بديل، 2018 ب)، باعتبار أن المجتمع الدولي هو المسؤول عن معاناة الشعب الفلسطيني، قامت العديد من الدول العربية بزيادة تبرعاتها للأونروا استجابة للمناشادات العاجلة التي كانت تطلقها الوكالة.

ولا تُعتبر الدعوات الإسرائيلية خلال الحرب على غزة الأولى من نوعها في إقصاء الأونروا أو طرح بدائل لها. ففي العام 2022 ونتيجة للضغوطات المالية والسياسية على الأونروا، حاول المفوض العام للأونروا، فيليب لازاريني، طرح هذا الخيار في رسالة إلى اللاجئين «... . يتمثل أحد الخيارات التي يجري استكشافها حالياً في زيادة الشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة الأوسع إلى أقصى حد. ويشغل مكانة مركزية في هذا الخيار أن يكون من الممكن تقديم الخدمات نيابة عن الأونروا وتحت توجيهها، وبالتالي بما يتماشى تماماً مع الولاية التي تلقتها الأونروا من الجمعية العامة للأمم المتحدة. مثل هذه الشراكات تملك إمكانية حماية الخدمات الأساسية وحقوقكم من نقص التمويل المزمّن» (الأونروا، 2022).

كما نص تقرير لجنة المراجعة الأممية حول حيادية الأونروا- (United Nations) 2024، والذي جاء بعد قيام إسرائيل باتهام 12 موظفاً من الأونروا بالمشاركة في عمليات 7 تشرين أول / أكتوبر، على تقديم مفهوم جديد للشراكة، ينطوي على تقاسم مهام الأونروا وتوزيعها على جهات أممية ودولية غير مكلفة بولاية صريحة من قبل الجمعية العامة للأمم



المتحدة، وهو ما يمهد إلى استبدال الأونروا ونقل مهامها إلى جهات غير مكلفة دولياً. ورغم أن التبريرات وراء توسيع شركات الأونروا تركز على تراجع التمويل وعدم توفر الموارد الكافية لقيام الأونروا بمهامها، إلا أنه لم يتم وضع هذه المشكلة في سياقها الذي يجب أن يعالج أزمة التمويل المستمرة من جهة، ويتصدى للحملة الإسرائيلية من جهة أخرى.

إن نقل ولاية الأونروا أو أي من مسؤولياتها لأي جهة كانت، أو دعوة أي وكالة أخرى للمشاركة في أعمالها بشكل جوهري، يشكّل تغييراً بولايته. إن تغيير الولاية صلاحية حصرية للجمعية العامة للأمم المتحدة. وعليه، يمكن القول إن مشروع توسيع شركات الأونروا مع الوكالات والمؤسسات الدولية الأخرى لا يُقدم حلاً لأزمته الدائمة، ويعد تنصلاً من مسؤولياتها ويخدم مصالح سياسية لدول تسعى إلى تصفية الأونروا وقضية اللاجئين، أو نقل مسؤولياتها إلى وكالات أخرى تمهيداً لإنهاء الأبعاد السياسية والقانونية لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

إن أهمية الأونروا تكمن في كونها وكالة أممية ذات ولاية خاصة باللاجئين الفلسطينيين، وهو ما ينطوي على أهمية سياسية تحفظ للاجئين حقوقهم الأساسية في ظل غياب و / أو تعطيل لجنة التوفيق الدولية. قد يكون مستوى تقديم خدمة التعليم أو الرعاية الصحية أو بعض الخدمات الإغاثية أو الاجتماعية من هيئات دولية أخرى أعلى من ذلك الذي تقدمه الأونروا حالياً، ولكن أياً من هذه الهيئات لا يمتلك تفويضاً خاصاً، كالأونروا، الأمر الذي يجعل من تقديم هذه الخدمة مضموناً وملزماً للمجتمع الدولي إلى حين تنفيذ القرار الأممي 194 لعام 1948. إن قيام الأونروا واستمرارها في تقديم الخدمات والمساعدات للاجئين يتجاوز في مضمونه العمل الإنساني، ذلك أنه يؤكد على مسؤولية المجتمع الدولي السياسية لإنفاذ حل لقضية اللجوء الفلسطيني بموجب القانون الدولي.

ولم تتوقف السياسات الإسرائيلية عند حد وقف تمويل الأونروا أو السعي إلى

إنهاء دورها ونقله إلى وكالات أخرى، بل استغلت حرب الإبادة على قطاع غزة كستار للاستمرار في مشروعها الاستعماري واستهداف الأونروا، متهمّة الأخيرة بعدم الحيادية وتوفير الغطاء لعمليات حماس ضد «إسرائيل» (الأونروا، 2023). ومن الجدير بالذكر هنا أن هذه الاتهامات بالتحديد ليست جديدة أو مُرتبطة فقط بالأحداث الأخيرة في قطاع غزة، إذ تستخدمها «إسرائيل» بشكل مستمر في المناطق التي تشهد مقاومة لها، فاتهمت الأونروا في لبنان خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، ببيوء المسلحين وتسهيل الأنشطة المسلحة ضد «إسرائيل» (Sayigh, 1979)، كما استمرت هذه الاتهامات خلال الانتفاضة الثانية.

وفي الفترة الممتدة بعد انتهاء الانتفاضة الثانية ولغاية الحرب الجارية على قطاع غزة، ازدادت الاتهامات الإسرائيلية لوكالة الأونروا، وخصوصاً في قطاع غزة، على أنها تُسهّل استخدام مقراتها للتنظيمات الفلسطينية. وتثير هذه الاتهامات الإسرائيلية لوكالة الأونروا العديد من الأسئلة حول مساعيها في إنهاء عمليات الأونروا، وخصوصاً في الأماكن التي تشهد عدواناً إسرائيلياً. فإلى جانب هدفها المركزي بإلغاء حق العودة، تهدف إسرائيل لتغيب أي شاهد دولي على حروب الإبادة التي تنفذها بحق الشعب الفلسطيني بمختلف أماكن تواجده، أو استبدالها بمنظمات دولية أخرى تتعامل مع الحرب على غزة ضمن سياق الكوارث الإنسانية، وتنتهي مهماتها بانتهاء الحرب.

وشكّل التحشيد الدولي الذي قامت به إسرائيل ضد الأونروا ونتج عنه تعليق تمويل الوكالة، مظلة إسرائيلية لمقاومة الوضع الإنساني في قطاع غزة وحرمان الفلسطينيين من أبسط مقومات الحياة المتمثلة في إيصال وإدخال المساعدات الإنسانية، وتوفير الرعاية الصحية الأساسية، ما نتج عنه انتشار المجاعة بين سُكان القطاع وتفشي الأمراض بينهم بطريقة متعمدة ومنهجية (UNRWA, 2024). من جهة أخرى، منح إسرائيل المساحة الكافية لاستهداف الأونروا بشكل مباشر، إذ انتقلت في حملتها من شيطنة الأونروا والدعوة



لتفكيكها، إلى الاستهداف المباشر لمرافق ومنشآت وموظفي الأونروا بالتزامن مع عرقلة عملها ومنعها من توفير مقومات الحد الأدنى للحياة.

وقد أدى هذا الاستهداف إلى استشهاد 209 موظفين، وتضرر 190 منشأة، وخروج 17 مركزاً صحياً من أصل 27 عن العمل. ووفقاً لآخر إحصائية تابعة لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، كان هناك 464 استهدافاً على مرافق تابعة للأونروا، مما أدى إلى استشهاد 563 فلسطينياً و1790 جريحاً من المهجرين داخلياً والذين اتخذوا من مرافق الأونروا مأوى لهم (الأونروا، 2024 ج). بجانب ذلك، تصاعدت إجراءات إسرائيل التي طورتها بالتواطؤ مع الدول الغربية في نقل مهام الأونروا والمساعدات الإنسانية المقدمة للاجئين الفلسطينيين بمنظمات دولية أخرى، كمنظمة الغذاء العالمي، أو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، أو المساعدات الفردية من الدول عن طريق الإنزالات الجوية للمساعدات، و / أو إيصال المساعدات عن طريق بناء ممرات مائية على شواطئ قطاع غزة، بدلاً من الضغط على إسرائيل للسماح للأونروا بتقديم خدماتها، وفتح المعابر الحدودية البرية لإدخال المساعدات. ويهدف هذا الاستهداف إلى شلّ قدرة الأونروا وعدم تمكينها من أداء وظائفها تامهياً مع تصريحات السياسيين الإسرائيليين بأن الأونروا لن تكون جزءاً من «اليوم التالي» للحرب على غزة.

ورغم أن التركيز الحالي يُسلط الضوء بشكل مُكثّف على سياسات «إسرائيل» تجاه الأونروا في قطاع غزة، إلا أنها أيضاً تسعى إلى إغلاق مكاتب الأونروا في القدس والضفة الغربية، والتي بدأت بإعلان «صفقة القرن» التي أطلقها ترامب وقراره بوقف التمويل الأمريكي للوكالة عام 2018. وكان قد قدم رئيس بلدية القدس آنذاك وفي العام ذاته مشروع قانون يهدف إلى استبدال خدمات الأونروا بخدمات من البلدية، وهذا المقترح نتيجته تؤدي ليس إلى الاستغناء عن خدمات الأونروا في القدس وحسب (الأونروا، 2018)، بل إلى إسقاط صفة لاجئ عن فلسطيني القدس من اللاجئين. وبالتزامن مع الحرب على قطاع

غزة، فقد انتشرت القوات الإسرائيلية داخل بعض منشآت الأونروا في الضفة الغربية والقدس، خلال عملياتها العسكرية في المخيمات. كما قيّدت تواجد الموظفين وحركتهم إلى مرافق الوكالة ومكاتبها من خلال فرض إجراءات تعسفية. وفي سعي لإرهاب الأونروا وموظفيها، شجعت بعض الأحزاب السياسية الإسرائيلية حركات المستعمرين الصهاينة على مهاجمة مقرات الأونروا في القدس وعرقلة عملها وإغلاقها، كما ووفرت السلطات لهم الحماية للقيام بذلك (الأونروا، 2024 د).

كما تم تقديم مشاريع قوانين عديدة في الكنيست الإسرائيلي تهدف إلى إغلاق مكاتب الأونروا في القدس وإخلاء مكاتبها، ففي شهر شباط من العام الجاري تم تقديم مقترح مشروع قانون لإخلاء مقرات الأونروا في القدس، ومنعها من العمل في القدس، وينص مشروع القانون على أن دور وكالة الأونروا تقديم خدمات للاجئين الفلسطينيين فقط، وبالتالي لا يوجد سبب يدعوها إلى تقديم أي خدمات داخل القدس تحت ذريعة عدم وجود لاجئين فيها، كما يزعم مشروع القانون أن الأونروا تستخدم للتحريض والتثقيف على كراهية إسرائيل، وأنها تدرس مواد «معادية للسامية» في مدارسها في القدس (Middle East Monitor, 2024).

وفي أيار من العام 2024 تم تقديم مقترح مشروع قانون جديد ضد الأونروا، ينص على إعلانها منظمة إرهابية، وإلغاء الحصانة والامتيازات الممنوحة لها كوكالة تابعة للأمم المتحدة، وبالتالي قطع العلاقات والتواصل بين إسرائيل والأونروا وإغلاق مكاتبها في القدس ومنعها من العمل هناك. وفي حال تم إعلان الوكالة منظمة إرهابية سيسري عليها بنود قانون مكافحة الإرهاب وقانون العقوبات الإسرائيلي. وبتاريخ 9 تموز / يوليو، صدّقت ما تُسمى «لجنة الخارجية والأمن» بالكنيست الإسرائيلي على مشروع قانون لإعلان الأونروا منظمة إرهابية وتمت إحالته للتصديق عليه بالقراءة الأولى (الجزيرة، 2024 أ).



كما وكانت قد طالبت «إسرائيل» خلال شهر أيار / مايو 2024 من الأونروا إخلاء مقرها الرئيس في القدس الواقع في حي الشيخ جراح، بحجة استخدام الأرض دون ترخيص ومطالبتهم بدفع ما لا يقل عن 7.2 مليون دولار أمريكي كإيجار متأخر. بالإضافة إلى مطالبتها بإخلاء وإغلاق مركز التدريب المهني التابع للأونروا في قلنديا تحت ذريعة استيلاء الأونروا على عقارات في القدس دون تصريح. إن هذه الادعاءات والمزاعم الإسرائيلية التي تظهر الآن ما هي إلا محاولات للضغط على الأونروا لإجبارها على إغلاق مكاتبها بشكل نهائي، وشل قدرتها عن العمل في القدس. ويترافق مع حرب التشريعات على الأونروا وتحت حماية شرطة ونظام «إسرائيل» قيام المستعمرين بتنظيم مظاهرات أمام مقراتها تطالب بإخلائها وطردها، حيث حاولوا اقتحام أحد مكاتبها وإضرار الحريق في محيط مبنى تابع للأونروا، مما أدى إلى تضررها، وقيام الوكالة بإغلاق مكاتبها في القدس مؤقتًا حفاظًا على سلامة موظفيها (الجزيرة، 2024 ب).

إن هذه الإجراءات جزء لا يتجزأ من هدف إسرائيل الإستراتيجي المتمثل في القضاء على الأونروا والتخلص من وجودها. إن الهدف المرحلي وراء تصفية الأونروا في القدس هو زيادة التهجير القسري للفلسطينيين من المدينة، وإنهاء أي وجود دولي متصل بالفلسطينيين في القدس؛ ذلك أن هكذا وجود يعرقل مشاريع أسرلة سائر المدينة ويبقي الباب مفتوحًا بالتالي على تقاسم المدينة.

إن الإجراءات الإسرائيلية ضد وكالة الأونروا بشكل عام، وفي قطاع غزة والقدس بشكل خاص، تُشكل انتهاكًا واضحًا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وقد شكل استمرار إفلات إسرائيل من المحاسبة وتواطؤ الدول المنتفذة في النظام الدولي على مدار سبعة عقود، مناخًا مناسبًا لاستهداف وتصفية المنظمة الأممية. ورغم خضوع الأونروا للشروط الإسرائيلية في العديد من الأحيان بسبب الابتزاز السياسي الذي مارسه داعموها عليها، إلا أن ذلك لم يردع إسرائيل أو يخفف من حدة الهجمة على الأونروا. ويعود السبب الجوهري

في ذلك إلى أن المجتمع الدولي، والأونروا قد تعاملتا مع الأزمات المالية المتجددة - التي أدت إلى فرض شروط سياسية - بمعزل عن السياق وجذور الأزمة، ما دفعها للقبول بالشروط السياسية والأمنية التي فرضها الداعمون. كما أن تعاطي الدول العربية بذات السياق قد دفعهم للمساهمة بشكل فاعل في ميزانية الأونروا، وهو ما قد يؤدي مستقبلاً لإعفاء المجتمع الدولي من مسؤولياته بحيث تُصبح قضية اللاجئين الفلسطينيين مسؤولية فلسطينية - عربية (أنظر: Peace to Prosperity, 2020).

السُّبُل والليات المُتاحة لحماية الأونروا

بعد الاستعراض أعلاه للمشاكل التي تواجه الأونروا وللحملة الإسرائيلية تجاهها ووضعها في سياقها السياسي والتاريخي، يتضح أن أزمات الأونروا المالية والهجمة السياسية الإسرائيلية المستمرة عليها، هي إستراتيجية إسرائيلية وليست هجمات عشوائية تأتي ضمن أحداث سياسية متفرقة. وفي الوقت الذي يقف فيه المجتمع الدولي عاجزاً أمام واجبه في الحفاظ على الأونروا وحمايتها، فإن ذلك يتطلب جهداً وطنياً مُضاعفاً ومُتكاملاً ما بين المستوى الرسمي والشعبي على الصعيدين المحلي والدولي يعالج جذور المشكلة، ويتجاوز المعالجات اللحظية وخطابات رد الفعل. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن تعامل الأطراف المعنية مع آثار ونتائج الأزمة المالية والسياسية للأونروا دون معالجة لمحركاتها ضمن سياقها التاريخي بأبعاده السياسية والقانونية والإدارية، قد ساهم في تعقيدها وسهّل عملية استهدافها وموظفيها خلال الحرب الجارية على قطاع غزة.

وفي هذا الإطار ومن أجل تطوير خطة إستراتيجية لحماية الأونروا، يجب الانطلاق من مبادئ وأساسيات مُحددة تُشكل مرجعية موحدة مُتفق عليها وتنطلق من جذور القضية التي أدت إلى نشأة الأونروا في المقام الأول. ويمكن تلخيص هذه المحددات والمبادئ في نقطتين رئيسيتين: أولاً، إن مسؤولية نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين واستمرارها تقع



على عاتق المجتمع الدولي الذي وفرّ الغطاء السياسي لعصابات الحركة الصهيونية بتهجير الفلسطينيين، واستمرار حرمانهم لأكثر من 76 عامًا من نيل حقوقهم في جبر الأضرار التي لحقت بهم (العودة، واستعادة الممتلكات والتعويض). ثانيًا، تعتبر الأمم المتحدة هي الجهة المسؤولة عن توفير الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين حين تتمكنها من تطبيق قرار الجمعية العامة 194 للعام 1948، ولا يمكن نقل هذه المسؤولية لأي جهة أخرى.

إن الانطلاق من هذه المحددات يُعيد قضية اللاجئين إلى مسارها السياسي والقانوني الطبيعي باعتبارها قضية لجوء جماعي قبل أن تكون أزمة إنسانية، ولا يمكن تجاوزها أو التعامل معها بآلية خارج السياق السياسي والتاريخي، وأن استمرار معاناة اللاجئين لما يزيد على سبعة عقود ناشئة عن تمكين «إسرائيل» ابتداءً، وعجز المجتمع الدولي في تنفيذ قراراته، وتواطؤ بعض الدول الحليفة لإسرائيل. وعليه، يجب أن تكون آلية حماية الأونروا مرتكزة على الدفاع عن الوجود المادي، والدور الحقوقي - السياسي لوكالة الأونروا، وليس فقط عن الخدمات الإنسانية والإغاثية التي تقدمها.

وباعتبار أن الهجمة التي تُشن على وكالة الأونروا هي هجمة سياسية في المقام الأول، فإن المسؤولية الأكبر في مواجهة هذه الحملة تقع على كاهل القوى السياسية وبالأخص منظمة التحرير الفلسطينية، بدعم من المستوى الأهلي المحلي والدولي، والمستوى الشعبي الفلسطيني. إن الدور المركزي الذي يمكن لمنظمة التحرير أن تلعبه في مواجهة جذور أزمة الأونروا هو إعادة قضية اللاجئين الفلسطينيين على أولوية أجندتها، بعد أن تم تأجيلها إلى الحلول النهائية. وكانت الهجمة الإسرائيلية على الأونروا قد رافقت الوكالة منذ سنواتها المبكرة، إلا أنها تصاعدت وبشكل كبير بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وأصبحت المطالب الإسرائيلية بتفكيكها أكثر وضوحًا وبروزًا. كما أصبحت العديد من الدول الممولة للأونروا تبرر تراجع دعمها للوكالة بحجة دعمها للسلطة الفلسطينية، في محاولة واضحة لنقل مسؤولية اللاجئين الفلسطينيين إلى السلطة الفلسطينية. إن غياب الإستراتيجية الفلسطينية

الموحدة اللازمة لتحدي كل من العجز الدولي والتواطؤ الدولي، ينعكس بدوره على تراجع الدول والهيئات الدولية عن الوفاء بمسؤولياتها. كما أن انقسام مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وتشتت أولوياتها حسب أجندات المانحين، بما في ذلك التعاطي مع المنح التي تستهدف العمل الوطني مثل تلك الهادفة إلى استبدال الأوروا، من الإشكاليات التي تسهم في إضعاف حضور قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم والمؤسسات المعنية.

وعليه، يترتب على منظمة التحرير منح هذه القضية أولوية فعلية، لا كلامية، وذلك عبر التقدم بمشروع قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة، يتم إنساده بحملة توعية ومناصرة دولية تنطلق من المبادئ أعلاه، يتضمن معالجة جذرية للمشاكل البنيوية في الأوروا وولايتها وبما يجعلها قادرة إستراتيجياً على مواجهة الهجمة الإسرائيلية، بما يشمل:

توسيع ولاية الأوروا الشخصية والقانونية والجغرافية

بكلمات أخرى، يتوجب توسيع تعريف اللاجئ والمهجر الفلسطيني بالاستناد إلى مفهوم التهجير القسري، وليس من هم بحاجة المعونات الإنسانية. لقد كان التعريف العملياتي للأوروا مقبولاً عند نشأتها لاعتبار وجود وفاعلية لجنة التوفيق الدولية التي كانت مكلفة بتطبيق القرار 194، لكن في ضوء تغييب لجنة التوفيق، وفي ظل استمرار التهجير القسري ومعاناة اللاجئين، أصبح من الضروري إعادة النظر في تعريف اللاجئ ضمن منهج قائم على الحقوق.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتضمن القرار توسيع ولاية الأوروا القانونية والجغرافية بما يمكنها من تقديم الحماية الفيزيائية والقانونية للاجئين الفلسطينيين بغض النظر عن مناطق تواجدهم حول العالم، وعدم حصرهم في مناطق عمل الأوروا الخمس.

وفي ظل تعطل لجنة التوفيق الدولية بشأن فلسطين، وعدم اضطلاع المفوضية بمسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين، يتوجب العمل على توسيع صلاحيات الأوروا في مجال الدفاع



عن حقوق اللاجئين الإنسانية في مواجهة تقصير الدول، وتمييزها ضد الفلسطينيين، وذلك باعتبار أن الأونروا تشكل الوكالة الأكثر كفاءة وملاءمة للقيام بدور وظيفي في مجال توفير الحماية للاجئين الفلسطينيين. كما أنها، بحكم طبيعتها الوظيفية الأقدم على لعب الدور الأساسي غير المتحيز سياسياً في إنفاذ الفقرة 11 من القرار 194.

إنشاء صندوق أممي خاص لتمويل الأونروا

إن تحرير الأونروا من التدخلات السياسية للدول المنتفذة والداعمة لها، وإن ضمان موازنة كافية، ومضمونة، ومستدامة يتطلب بالضرورة تحريرها من آلية المساهمات الطوعية والاتفاقيات الثنائية ما بينها وبين الدول المانحة (الأونروا، 2024 هـ). هذا الصندوق يكون صندوقاً فرعياً من صناديق الأمم المتحدة تنقسم مساهمة الدول فيه إلى قسمين: الأول مساهمة إلزامية لتغطية نفقات البرامج الأساسية للأونروا، والثاني مساهمة طوعية لتغطية نفقات حالات الطوارئ والتدخلات الإنسانية الإضافية. فعلى صعيد موازنة الأونروا الأساسية، فإنه من الضروري أن تكون الخدمات والبرامج الأساسية جزءاً من مساهمة الدول الإلزامية في صندوق الأمم المتحدة بما يراعي نسب ازدياد أعداد اللاجئين واحتياجاتهم المتنامية، وعدم الاعتماد على التبرعات الطوعية التي يُمكن استخدامها لتحقيق مصالح سياسية. وفي كل الأحوال لا يجب أن تكون المساهمة، سواء إلزامية أو طوعية عبر علاقة ثنائية بين الأونروا والدولة المانحة. إن آلية التعاقد الثنائية تسمح للدول بالتدخل في شؤون الأونروا سياسياً وتتيح لها أن تفرض شروطاً تحرف الأونروا عن دورها الوظيفي حسب ولايتها، وتفقد حياديتها. تأسيس هكذا صندوق يجعل العلاقة ما بين الأونروا والأمم المتحدة كمنظمة، وهذا يجرر الأولى من تدخلات الدول وأجندتها السياسية، ويعيد المسؤولية إلى الهيئة الدولية المسؤولة عن التقسيم وعن خلق قضية اللجوء الفلسطيني، والتعاقس المتداول في حلها.

اعتماد المعايير الاممية لا المعايير الاسرائيلية أو الاستعمارية في إدارة الاونروا لعملياتها وخدماتها

ففيما يتعلق بالهجمة الإسرائيلية على الأونروا، فإن الأونروا مُطالبة بفضح هذه الحملة والتعامل معها ضمن سياقها السياسي والتاريخي، وعدم الانجرار وراء تبرير تفويضها أمام الاتهامات الإسرائيلية المتكررة. إن ما تفرضه إسرائيل على الأونروا - كتغيير المنهج وإجراءات الفحص والتدقيق وغيرها - لا يقع ضمن اختصاصها، ومن شأنه زيادة الأعباء عليها. فالأونروا ليست مُطالبة بمواءمة ولايتها بما يخدم مصالح «إسرائيل»، أو بما يتوافق مع مفاهيم ومعايير الغرب الاستعماري فيما يتصل بالإرهاب، والحقوق، والسلام، وتصورات الحل الخاصة بكل منهم. يجب أن تكون مرجعيتها الأساسية هي الجمعية العامة للأمم المتحدة وتفويضها، وليس تلبية الأهداف الإسرائيلية السياسية أو التماهي مع معايير الدول المانحة، خصوصاً الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا وكندا.

حماية الاونروا بما يشمل حماية ولايتها، ومقرّاتها وطاقمها

باعتبارها مؤسسة أنشأها المجتمع الدولي، فإن الأخير مُطالب بالوفاء بالتزاماته وحمائتها وحماية طاقمها بما في ذلك الطاقم الفلسطيني، وتسهيل عملياتها كسائر هيئات الأمم المتحدة ووفقاً للقانون الدولي. إن هذا الأساس يتطلب تدخل الأمم المتحدة بفاعلية وبحزم لمواجهة الإجراءات والتشريعات الإسرائيلية التي تستهدف الأونروا. ضمن هذا السياق، يصبح من الضرورة بمكان التذكير بأن الجمعية العامة لديها الأهلية والصلاحيّة لتعيد النظر في عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة بالاستناد إلى مدى التزامها بميثاق الأمم المتحدة، والاتفاقيات الدولية العامة، وبقراراتها ذات الصلة، خصوصاً القرار 194 لعام 1948.



مواجهة مشاريع استبدال الأونروا في الميدان

أما على الصعيد الأهلي الفلسطيني، فإن مؤسسات المجتمع المدني واللجان الشعبية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين مُطالبَة بالوقوف أمام المشاريع والبرامج الدخيلة والممولة من الحكومات المتواطئة مع إسرائيل، والتي تنفذ في مخيمات اللجوء، خصوصاً في الضفة الغربية، وتسعى إلى تقديم خدمات مثيلة أو مشابهة لخدمات الأونروا بغية إقصاء الوكالة واستبدالها. إن سياسة الحلول مكان الأونروا هذه عبر المؤسسات الوسيطة غير المكلفة صارت تشكل نمطاً من العمل الممول من الجهات الدولية نفسها التي تمنع الأموال عن الأونروا.

إن استبدال الأونروا بمؤسسات دولية غير مكلفة من قبل الأمم المتحدة ينطوي على خطورة إستراتيجية، إذ لا ضمان لاستمرار عمل هذه المؤسسات، ويتوجب على القوى السياسية ومنظمة التحرير واللجان الشعبية أن تقف بحزم أمام مغريات المؤسسات غير المكلفة وتعيد الدور الأساسي إلى الأونروا. وضمن نفس السياق، يجب أن يتم تسليط الضوء على المخططات الإسرائيلية التي تعمل على إقصاء الأونروا عن توزيع المساعدات الإنسانية وتقديم الخدمات في قطاع غزة من خلال العمل على تكوين أجسام دولية ومحلية بديلة. إن الإصرار على مركزية دور الأونروا يشكّل درعاً واقياً في مواجهة سياسة توظيف المساعدات كسلاح لخلق سلطة موالية لإسرائيل وحلفائها في قطاع غزة.

في الختام، إن تجربة الأونروا على مدار العقود السبعة الماضية تؤكد على أنّ عملية الإصلاح لا تكون من خلال معالجة عواقب ونتائج الإشكالية، وإنما من خلال إلغاء معالجة جذور هذه الإشكالية. ولعلّه من المثير للاهتمام إدراك أنّ الجهود الدولية والعربية التي بُدلت في التعامل مع عواقب أزمات الأونروا، قد ساهمت في تعميق الأزمة بدلاً من معالجتها. وعليه، فإن تطوير منظمة التحرير الفلسطينية لبرنامج وطني - حقوقي لحماية الأونروا يستند ويُطور الآليات أعلاه قد أصبح حاجة ملحة، وخصوصاً في ظل حرب الإبادة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني بمختلف أماكن تواجده.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب والابحاث

- بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. (2022). اللاجئون والمهجرون الفلسطينيين المسح الشامل: 2019 - 2021. متوفر على:

https://badil.org/cached_uploads/view/2023/08/29/survey2021-ara-1693308661.pdf

- بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. (2018 أ). إضاءة على الأسس السياسية لأزمة التمويل المزمته التي تعصف بوكالة الأونروا. متوفر على:

https://badil.org/cached_uploads/view/2021/04/19/bulletin-no27-unrwa-financial-crisis-ar-1-1618829321.pdf

- بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. (2018 ب). مواجهة الهجمة على الأونروا: ورقة محددات ومبادئ ومقترح خطة إستراتيجية فلسطينية. متوفر على:

https://badil.org/cached_uploads/view/2021/04/20/unrwa-crisis-determination-of-principles-and-proposal-of-a-palestinian-strategic-plan-badil-sep-2018-1618909571.pdf

- بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. (2009). سد فجوات الحماية الدولية: الدليل الخاص بحماية اللاجئين الفلسطينيين في الدول الموقعة على اتفاقية اللاجئين لعام 1951. متوفر على:

https://www.badil.org/cached_uploads/view/2021/07/01/handbook-09-ar-1625140124.pdf

وثائق حكومية

- وزارة الخارجية الأمريكية. (2023). إطار التعاون بين الولايات المتحدة والأونروا 2023 - 2024. متوفر على:

<https://www.state.gov/wp-content/uploads/2023/06/2023-2024-US-UNRWA-Framework-for-Cooperation-FINAL.pdf>

تقارير صحفية

- أطباء بلا حدود (2024). اقتراح تصنيف الأونروا كمنظمة إرهابية هو هجوم شائن على المساعدات الإنسانية.



الاقترح - الإسرائيلي - بتصنيف - الأونروا - كمنظمة - إرهابية - أمر - مشين / <https://www.msf.org/ar> - أونروا / وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى. (2024 أ). مساعدات الأونروا المنقذة للحياة قد تنتهي بسبب تعليق التمويل. متوفر على:

مساعدات - الأونروا / <https://www.unrwa.org/ar/newsroom/official-statements> - - المنقذة - للحياة - قد - تنتهي

- أونروا / وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى. (2024 ب). مزاعم فائقة الخطورة حول موظفين من الأونروا في قطاع غزة. متوفر على:

مزاعم - فائقة - / <https://www.unrwa.org/ar/newsroom/official-statements> - الخطورة - حول - موظفين - من

- أونروا / وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى. (2024 ج). تقرير الأونروا رقم 130 حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية. متوفر على:

/ تقرير - الأونروا - رقم - 130 - حول <https://www.unrwa.org/ar/resources/reports> - الوضع - في - قطاع - غزة - والضفة - الغربية -، التي - تشمل - القدس

- أونروا / وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى. (2024 د). كلمة المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني في اجتماع اللجنة الاستشارية. متوفر على:

كلمة - المفوض - العام - / <https://www.unrwa.org/ar/newsroom/official-statements> - - للأونروا - فيليب

- أونروا / وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. (2024 هـ). كلمة المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني خلال مؤتمر التعهدات للأونروا. متوفر على:

كلمة - المفوض - العام - / <https://www.unrwa.org/ar/newsroom/official-statements> - - للأونروا - فيليب - لازاريني - خلال - مؤتمر - التعهدات - للأونروا

- أونروا / وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى. (2023). رسالة من المفوض العام للأونروا إلى اللاجئين الفلسطينيين. متوفر على:

رسالة - من - المفوض - / <https://www.unrwa.org/ar/newsroom/official-statements> - العام - للأونروا - إلى - اللاجئين - الفلسطينيين

- أونروا / وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى. (2018). تصريح صادر عن الأونروا بخصوص التصريحات بشأن عملياتها ومنشأتها في القدس الشرقية. متوفر على:

تصريح - صادر - عن <https://www.unrwa.org/ar/newsroom/official-statements/> - الأونروا - بخصوص

- أونروا / وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى. (دون تاريخ). ما هي مهام ولاية وكالة الغوث؟ متوفر على: <https://www.unrwa.org/ar/> - ما هي - مهام ولاية - وكالة - الغوث؟

- أونروا / وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. (2016). التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2016 وتقرير مجلس مراجعي الحسابات. متوفر على:

<https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n17/174/06/pdf/n1717406.pdf>

- الجزيرة. (2024 أ). الاحتلال يطلب من «أونروا» إخلاء مقرها الرئيسي بالقدس. متوفر على:

<https://www.aljazeera.net/news/30/5/2024/إسرائيل-تطلب-من-الأونروا-إخلاء-مقرها> - مقرها

- الجزيرة. (2024 ب). لجنة الكنيست تُصدق على إعلان الأونروا «منظمة إرهابية». متوفر على:

<https://www.aljazeera.net/news/2024/7/9/صحيفة-إسرائيلية-لجنة-بالكنيست-تصدق> - تصدق

- الحملة الوطنية الفلسطينية لرفض التمويل المشروط. (2019). ضد الإرهاب وضد التمويل المشروط: الحملة الوطنية الفلسطينية لرفض التمويل المشروط. متوفر على:

<https://www.badil.org/ar/press-releases/3238.html>

- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (دون تاريخ). العودة الطوعية إلى الوطن. متوفر على:

<https://help.unhcr.org/georgia/ar/العودة-الطوعية-إلى-الوطن/>

Books and Researches Papers

- BADIL. (2020). Israel's Apartheid - Colonial Education: Subjugating Palestinian Minds and Rights.

https://badil.org/cached_uploads/view/2021/04/19/wp26-right2education-1618824001.pdf

- Carlo Von Flüe, Jacques de Maio. (1999). Third Workshop on Protection for Human



Rights and Humanitarian Organizations: Doing something about it and doing it well. Geneva: International Committee of the Red Cross.

- Rosemary Sayigh. (1979). The Palestinians from Peasants to Revolutionaries. https://edisciplinas.usp.br/pluginfile.php/7572879/mod_resource/content/1/The%20Palestinians%20From%20Peasants%20to%20Revolutionaries%20by%20Rosemary%20Sayigh%20%28z-lib.org%29%20%281%29%20%281%29.pdf

United Nations Documents

- United Nations High Commissioner for Refugees. (2006). Handbook for emergencies (4th ed.). Available at: <https://www.unhcr.org/en-ie/44b4fcb32.pdf>
- United Nations. (2024, April 22). Report of the Independent Review Group on UNRWA. Available at: <https://www.un.org/unispal/document/report-independent-review-group-on-unrwa-22april2024/>

Official Documents

- U. S. Government. (2020). Peace to prosperity: A vision to improve the lives of the Palestinian and Israeli people. U. S. Government. Available at: <https://trumpwhitehouse.archives.gov/wp-content/uploads/2020/01/Peace-to-Prosperity-0120.pdf>

Press Releases

- Foreign Policy. (2018). Trump and Allies Seek End to Refugee Status for Millions of Palestinians. Available at: <https://foreignpolicy.com/2018/08/03/trump-palestinians-israel-refugees-unrwaand-allies-seek-end-to-refugee-status-for-millions-of-palestinians-united-nations-relief-and-works-agency-unrwa-israel-palestine-peace-plan-jared-kushner-greenb/>

- Middle East Monitor. (2024). Israel advances bill to designate UNRWA as a «terrorist organization».

<https://www.middleeastmonitor.com/20240530-israel-advances-bill-to-designate-unrwa-as-a-terrorist-organisation/>

- The Palestinian Information Center (2018). UNRWA Terminates Number of Employees' Contracts in Gaza. https://english.palinfo.com/o_post/UNRWA-

terminates – number – of – employees – contracts – in – Gaza/

- United Nations. (2018). UNRWA faces Greatest Financial Crisis in Its History Following 2018 Funding Cuts, Commissioner General Tells Fourth Committee.

<https://www.un.org/unispal/document/unrwa-faces-greatest-financial-crisis-in-its-history-following-2018-funding-cuts-commissioner%E2%80%91general-tells-fourth-committee-press-release/#:~:text=9%20NOVEMBER%202018&text=Reporting%20that%20%24300%20million%20in,assistance%20for%201.7%20million%20refugees>

- The United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. (2024). UNRWA: Stop Israel’s Violent Campaign Against US. <https://www.unrwa.org/newsroom/official-statements/unrwa-stop-israel%E2%80%99s-violent-campaign-against-us>

- The United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. (2024). UNRWA Situation Report #117 on the Situation in the Gaza Strip and the West Bank, Including East Jerusalem.

<https://www.unrwa.org/resources/reports/unrwa-situation-report-117-situation-gaza-strip-and-west-bank-including-east-jerusalem>